



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

28 كانون الثاني (يناير) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

## ■ صندوق النقد يطالب الكويت بحزمة إصلاحات



لتصل إلى 180 مليار دولار في السنوات الست المقبلة. ودعا الصندوق الحكومة الكويتية لأن تحذو حذو السعودية والإمارات والبحرين في فرض ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5% على السلع، وتوسيع ضريبة الأرباح على الشركات المحلية. وأعلن الصندوق أنه من أجل كسب الدعم الواسع، يتعين أن تكون التدابير المالية المقترحة جزءاً من رزمة إصلاحات شاملة تعزز نمو القطاع الخاص والوظائف وتقلل الهدر وتحسن نوعية الخدمات العامة وتعزز مساءلة الحكومة والشفافية. المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

طالب صندوق النقد الدولي، الكويت، بتطبيق حزمة إصلاحات تتضمن فرض ضرائب وخفضاً تدريجياً لمبالغ الدعم لسد فجوة كبيرة في الموازنة. وبحسب الصندوق فإن تأخير الإصلاحات المالية سيفاقم بدرجة أكبر الاحتياجات المالية فيما التقدم البيئي على الصعيد البنوي سيبيطى النمو، حيث كان سجل اقتصاد الكويت نمواً بنسبة 0,7 في المئة فقط مع نهاية العام الماضي، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو بنسبة 1,2 في المئة نهاية هذا العام. ويتوقع صندوق النقد في حال لم تقم الكويت بالإصلاحات المطلوبة، أن ترتفع الاحتياجات التمويلية للحكومة بسرعة،

## ■ الإمارات الأولى عربياً في مؤشر "مرونة سوق العمل العالمي"



145 بلداً واقتصاداً على مرونة أسواق العمل لديها في ضوء التحول التكنولوجي.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عربياً والـ 21 عالمياً على مؤشر مرونة سوق العمل العالمي لعام 2020، الذي تم إصدار نسخته لهذا العام في دافوس بسويسرا خلال جلسة خاصة على هامش انعقاد اجتماعات القمة الخمسين للمنتدى الاقتصادي العالمي. وحققت الإمارات تقدماً بمقدار 12 مرتبة على التصنيف العام للمؤشر على مدى السنوات الخمس الماضية، صعوداً من المرتبة 33 في عام 2015، وهي الدولة الخليجية الوحيدة التي تصنف ضمن فئة البلدان الـ 30 الأعلى أداءً على المؤشر، تليها وبفارق 15 مرتبة مملكة البحرين التي حلت في المركز 36 عالمياً في نسخة المؤشر للعام الجاري.

يقيس مؤشر مرونة سوق العمل العالمي «Global Labour Resilience Index» مستوى مخاطر البطالة التي تواجهها البلدان في المستقبل بناءً على التحولات الهيكلية والتغيرات الحاصلة في السياسات وتطبيقات التكنولوجيا وأثرها في سوق العمل، مع الأخذ في الحسبان التفاوتات الجغرافية. ويصنف تقرير المؤشر للعام الجاري

## ■ ارتفاع فائض الميزان التجاري القطري 14.4 في المئة

وأعاد التصدير)، حوالي 23.6 مليار ريال، بانخفاض نسبته 7.2%، مقارنةً بشهر ديسمبر من العام 2018، وارتفاع نسبته 6.4%، مقارنةً بشهر نوفمبر 2019. في المقابل تراجع قيمة الواردات السلعية خلال شهر ديسمبر الماضي، لتصل إلى نحو 9.3 مليار ريال بانخفاض نسبته 2.7 في المئة، مقارنةً بالشهر المماثل من العام 2018، كما تراجع هذه القيمة بنسبة 4.0%، مقارنةً بشهر نوفمبر 2019.

المصدر (صحيفة الراية القطرية، بتصرف)

كشفت بيانات جهاز التخطيط والإحصاء القطري، عن تسجيل الميزان التجاري السلعي لدولة قطر فائضاً مقداره 14.3 مليار ريال خلال ديسمبر (كانون الأول) الماضي، مرتفعاً بمقدار 1.8 مليار ريال تقريباً، أي ما نسبته 14.4 في المئة، مقارنةً مع شهر نوفمبر عام 2019، ومنخفضاً بنحو 1.6 مليار ريال، أي بنسبة 10%، مقارنةً بالشهر المماثل من العام 2018.

وبحسب بيانات جهاز التخطيط والإحصاء بلغ إجمالي قيمة الصادرات القطرية (تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي

